



2009/6/20

أربع سنوات طويلة

عبد الحليم فضل الله

ها قد تجاوزنا المنعطف الانتخابي، لكن الأمور ليست على ما يرام، على الأقل بالنسبة لأولئك الطامحين الى تجربة جديدة. قيل أن المعارضة لا تملك برنامج إصلاح ناجز ولا حزمة حلول جاهزة، وهذا الى حد ما صحيح، إلا أنها تملك ما ليس لدى الطرف الآخر، وهو أن مصلحتها المباشرة تقتضي عدم استمرار الوضع القائم. و عوضاً عن الراديكالية الاقتصادية المسماة خطأ ليبرالية، والتي تتمسك بتقاليد بالية ليس لها مثيل في العالم، كان هناك فرصة لولادة مقاربات جديدة، قد تكون ليبرالية بمعنى ما، لكنها أكثر انفتاحاً وتقبلاً لآراء جديدة، كالرؤى الاجتماعية التي تزداد أهمية ووزناً في أوساط الدول الصناعية المأزومة.

وإذا كان من غير الجائز تعريض لبنان، هذا البلد العربي الهش لاختبارات جذرية تعاند مرونته الطبيعية، وليس هناك من بين القوى الوازنة من يحمل نوايا كهذه، فإن هذا لا يعني الاستهانة بمبدأ تداول السلطة، والنتائج الناجمة عنه، والتخطيط لجعل هذه العملية مناسبة لإعادة صوغ السياسات العامة أو إدخال تعديلات جوهرية عليها. ومع ان هامش العملية السياسية في لبنان ضيق، في مشهد مزدحم بالطوائف ومساحات النفوذ المغلقة و التي لا تخترقها صناديق الاقتراع، فإن تغيير الموازين الداخلية ساعد في السابق على كشف مواطن الضعف والقوة في الهياكل الداخلية للدولة وفتح المجال أمام تغيير ما. لقد حصل ذلك على نحو مفارق عام 1998 عندما شكلت أول حكومة منذ انتخابات عام 1992 لا يتولاها الرئيس الراحل رفيق الحريري. حينها ظهر أن قوى التغيير في لبنان هي أضعف بما لا يقاس من قوى الأزمة، لكن ظهر أيضاً أن الاصطفاف السياسي يمكن أن يقوم على أسس وطنية جامعة وليس فقط على أسس طائفية وزبائنية كما جرت العادة. كما اتضح ان الخلاف بشأن مسألة اصلاح امور الدولة والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لا يقل اهمية عن سائر مسائل النقاش الوطني. بل إن الاشتباك السياسي بشأن تلك القضايا استمر واتسع وكان من العوامل التي مهدت لتحولات عام 2005.

وما حصل بعد الانتخابات يؤكد هذا الاستنتاج، فالانقسامات العريضة بشأن مسائل الحرب والسلام والطائف والعلاقة بإيران وسوريا والغرب سرعان ما انكفأت الى زوايا المشهد السياسي، بينما ظلت الرغبة بالإمساك بالسلطة لاستئناف السياسات الداخلية نفسها. ويمكن ان نتوقع من الآن أن مساحة السلطة التي تطلبها الأكثرية النيابية الفائزة وبمعزل عن شكل الحكومة المقبلة، لا تتعدى كثيراً المساحات اللازمة لتشغيل برنامجها الاقتصادي/المالي وإمرار رؤيتها التي لم تتغير للأولويات الداخلية التي يجب اعتمادها.

هذا يعني أنها مستعدة لمقايضة هي في نظرها عادلة، أي التنازل عن جزء لا يستهان به من السلطة السياسية في مقابل السماح لها بإعادة عربة الاقتصاد والإدارة إلى السكة التي خرجت عنها قسراً بسبب المأزق السياسي الذي يعيشه البلد منذ سنوات. لكنها مقايضة صعبة، وتكاد تكون متعذرة، إذ يصعب العودة إلى المقايضة الداخلية التي حصلت خلال السنوات الماضية وحفظت الاستقرار النسبي للمعادلة القائمة آنذاك، وقامت على تسخير جزء كبير وثابت من الموارد العامة لتهدئة المتضررين من المشروع الاثماري والاقتصادي غير المتوازن، والمكرس لصالح قطاعات ومناطق وطبقات دون أخرى، فكيف يمكن العودة إلى ذلك في ظل دين عام يقطع الجزء الأكبر من واردات الخزينة سنوياً، فاقتصاد الأزمة هو غيره اقتصاد القائم على وعود إعادة الاثمار، والاقتصاد القائم على أمل التسوية هو غيره اقتصاد التوتر الإقليمي ونذر الحرب، والاقتصاد المتظلل بغطاء داخلي وخارجي متماسك هو غيره الاقتصاد المعرض لهجمات ونوبات عدم الاستقرار الداخلي المتواصلة.

إن مأزق الغالبية النيابية يمكن تماماً هنا، فلا هي قادرة على تدبير الأموال اللازمة لشراء صمت المهتمين والمقصيين عن مشروعها، ولا هي بوارد إعادة النظر ببرامجها ونهجها الاقتصادي والاجتماعي فذلك قد يطيح بمبرر وجودها نفسه، وليس أمامها إلا المضي إلى الأمام في الطريق نفسه وتضييق دائرة الشراكة ما أمكن في الشؤون المتصلة بإدارة الدولة وتنظيم المصلحة العامة.

تنتظرنا إذا أربع سنوات أخرى من كبت النقاش الوطني بشأن السياسات العامة، تارة بدعوى صيانة الاستقرار المالي والنقدي، وطوراً بحجة تسهيل استقدام مزيد من الأموال المقترضة وغير المقترضة من الخارج، بغض النظر عن جدواها وكلفتها وطرق استخدامها، ومرة ثالثة تحت شعار عدم خدش حكاية النجاح في مقاومة الأزمة المالية العالمية، التي ضربت الأسواق الأكثر عولمة وحدثة دون غيرها. تنتظرنا سنوات أربع من الإمعان في الشيء نفسه، ومن نسج الأساطير والبناء عليها لطرده قدر التغيير، ومن اعتماد قاموس اقتصادي خاص لا مثيل له، حيث تحل الهندسة المالية والنقدية محل السياسة المالية والنقدية، وتصدير سندات الدين محل تصدير السلع والخدمات، وفائض الاكتتاب في سندات الخزينة بدلاً من فائض ميزان المعاملات الجارية وفائض الميزان التجاري، وحجم موجودات البنوك محل حجم الناتج.

إن عمل المعارضة أياً كان موقعها في السلطة، ينبغي أن ينصب على منع هذا السيناريو الأسوأ، المتمثل في منح سياسات الأزمة وسياسيوها الحصانة التامة من المحاسبة والمساءلة وإخلاء ذمهم مسبقاً من تبعات ما يقومون به. إن كلفة ارتكاب أخطاء كتلك التي ارتكبت بداية

التسعينات، يبلغ اليوم اضعافاً مضاعفة، وإذا لم تنجح المعارضة هذه مهما كان موقعها في ان تضع كوابح تخفف من اندفاعه متهوري السلطة، فسنشهد دفعة واحدة موجات خطيرة من البيع العشوائي للمرافق العامة، وتضخيماً غير محسوب للدين وزيادة خطيرة في معدلات الفقر التي تضاعفت خلال السنوات الخمس الماضية، ومعالجة ذلك محاسيباً مرة باعادة النظر بارقام الناتج صعوداً ومرة اخرى باعادة تعريف من هم الفقراء.

ينبغي عدم الاستهانة بما يمكن إمراره في السنوات المقبلة التي سيشغل فيها هؤلاء أكثر من نصف مقاعد البرلمان، إجراءات قليلة من شأنها إطاحة الاستقرار لأمد طويل، وإذا كان الاهتمام يذهب عادة الى التوافق على التعيينات وما يعادلها من مسائل مشابهة، فليكن الاهتمام مركزاً على وضع سياسات وطنية متوافق عليها لكيفية إدارة الدين العام، ولحدود الخصخصة، وصيانة وتطوير التأمينات الاجتماعية ومنع تفكيكها وتذويبها في آليات السوق. ومهمة المعارضة لا تعني ابدأ الجلوس في مقاعد المتفرجين.